Document:	IFAD10/2/R.2
Agenda	4
Date:	12 May 2014
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016-2025:

تمكين التحول الريفي الشمولي والمستدام

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Henock Kifle
كبير مستشاري رئيس الصندوق
مكتب رئيس الصندوق
رقم الهاتف: 242 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.kifle@ifad.org

Bettina Prato
منسقة البحوث
شعبة إدارة الاستراتيجية والمعرفة
رقم الهاتف: 2122 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:b.prato@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق- الدورة الثانية
روما، 9-10 يونيو/حزيران 2014

للاستعراض

المحتويات

موجز تنفيذي	1
أولاً – مقدمة	1
ثانياً– السياق العالمي المتغير لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي وخطة أعمال التنمية العالمية لما بعد عام 2015	1
ثالثا– موقع الصندوق الاستراتيجي الفريد من نوعه في البنية الإنمائية العالمية وميزته النسبية	4
رابعا– الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016–2025: تمكين التحول الريفي الشمولي والمستدام	7
خامسا– الاستنتاجات	10

الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016-2025:
تمكين التحول الريفي الشمولي والمستدام

موجز تنفيذي

كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية والرؤية العالمية الناشئة لما بعد عام 2015، يتصور الصندوق بعد عام 2015 عالما تم القضاء فيه على الفقر الريفي المدقع من خلال التحول الريفي الشمولي والمستدام، حيث تعيش كل أسرة ريفية بكرامة، وحيث يتمكن الريفيون ومجتمعاتهم من بناء سبل عيش مستدامة ومزدهرة، وحيث لا تعاني الأسر الريفية بعدئذ من الجوع، وإنما تتأكد من أمنها الغذائي والتغذوي، وحيث يتمكن الشباب من الأمل بتحقيق تطلعاتهم لحياة أفضل ضمن مجتمعاتهم الريفية.

وفي الجهود العالمية لتحقيق هذه الرؤية:

- يلعب الصندوق كلا من دور القائد والمحفز، وهو يقود من خلال إرساء الشراكات مع الحكومات والمجتمعات الريفية ومنظمات المزارعين والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين. ومن خلال مثل هذه الشراكات، يستقطب الصندوق موارده المالية والخبرة والمعرفة.
- والصندوق هو الشريك الذي تختاره الحكومات والمؤسسات والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة معترفين له بكونه الوكالة الأولى من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسة المالية الدولية التي بنت ميزة نسبية واضحة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية.
- ويعتبر الصندوق قائدا عالميا معترفا به في الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والسكان الريفيين والمجتمعات الريفية. وقد حقق هذا من خلال تعبئة واستقطاب الموارد، وتطوير آليات وأدوات تمويلية ابتكارية.
- ويستمر الصندوق في التطوير والابتكار في مجال خبرته وميزته النسبية محاولا تعديل أولوياته التشغيلية استجابة للتغيرات الطارئة على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والاقتصاد الريفي. وهو يعترف بالميزة النسبية لشركائه في مجالات أخرى سياساتية وإنمائية.
- خلال فترة التجديد العاشر للموارد، سيعزز الصندوق وينهض بالعمل الذي بدأه بموجب التجديد التاسع للموارد، مع إيلاء اهتمام خاص لكل من تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتعميم الزراعة الذكية بيئيا؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ والترويج لزراعة حساسة لقضايا التغذية؛ وإرساء الأسس لشراكات أقوى مع القطاع الخاص؛ والترويج للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للسكان الريفيين الفقراء وتعزيز صمودهم.
- ويعمم الصندوق توسيع النطاق في جميع مراحل عملياته، ويولي تركيزا أكبر لاستدامة برامجه ومشروعاته معتبرا توسيع النطاق مهمة حاسمة.
- كما يستمر الصندوق في تنويع معرفته وخبراته وتبني نهج متباين لعمله في سياقات قطرية متنوعة – من الدول الهشة إلى البلدان منخفضة الدخل، إلى البلدان متوسطة الدخل.

- ويطور الصندوق توليد المعرفة وتقاسم القدرات الخاصة به، وبخاصة في مجال دراسات تقييم الأثر للتعلم من خبرته، وتشجيع الابتكار، ودعم حوار السياسات، وتحسين أثر عملياته. ويشجع الصندوق تقاسم المعرفة مع الدول الأعضاء بتركيز خاص على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- كما يستمر الصندوق في تعزيز فعاليته وكفاءته من خلال تعزيز إصلاحاته التي أدخلها في السنوات العشر الأخيرة على نموذج عمله، وهيكله التنظيمي وإدارته للموارد البشرية وعمليات أعماله. وهو يضمن استمرار تنظيمه ملائما للغرض المنوط به، مبرهنا على أن الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة هو قيمة جيدة مقابل المال.

أولاً – مقدمة

1- في الاجتماع الأول لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، طلب أعضاء اللجنة من الصندوق عرض وثيقة عن "رؤية الصندوق الاستراتيجية" لفترة التجديد العاشر للموارد وما بعدها لتوزيعها أثناء الاجتماع الثاني لهيئة المشاورات المقرر في يونيو/حزيران 2014. ويتوقع من هذه الوثيقة توفير اتجاه وإطار عريضين للمناقشات المواضيعية خلال اجتماعات هيئة المشاورات.

2- تعرض هذه الوثيقة الرؤية الاستراتيجية للصندوق كي ينظر فيها أعضاء الهيئة. وهي منظمة كالتالي، يناقش المقطع الثاني منها السياق العالمي المتغير لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، بالإشارة إلى الدور الحاسم الذي يتوجب أن تلعبه لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية خطة أعمال التنمية العالمية لما بعد عام 2015 للتنمية الشمولية والمستدامة. أما المقطع الثالث فيناقش الموقع المتميز للصندوق في البنية الدولية للتعاون الإنمائي وميزته النسبية التي بناها منذ إنشائه عام 1977. ويوضح المقطع الرابع الرؤية الاستراتيجية للصندوق لمدة عشرة سنوات للفترة 2016–2025 بحيث لا تغطي فترة التجديد العاشر للموارد فقط وإنما أيضا فترات التجديد اللاحقة. وبعد التجديد العاشر للموارد، سوف يطور الصندوق إطاره الاستراتيجي للفترة 2016–2025 الذي سيستنير بمخرجات هيئة المشاورات.

ثانياً– السياق العالمي المتغير لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية وخطة أعمال التنمية العالمية لما بعد عام 2015

3- تغير السياق العالمي لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. وسوف يستمر بلا شك في التغير بطرق رئيسية في فترة ما بعد عام 2015، وسوف تتأثر عمليات وأنشطة الصندوق في المستقبل بالضرورة بهذه التغييرات. وسيعتمد أثرها الإنمائي على كيفية تطرق المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والحكومات والصندوق للتحديات الرئيسية مثل تغير المناخ، واستفادتهم من الفرص الناشئة مثل زيادة الطلب على الأغذية الناجم عن ارتفاع الدخول والتحضر المطرد.

4- في هذا المقطع، ستتم مناقشة المحركات الرئيسية للتغيير التي من المحتمل لها أن تؤثر على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، مع تبعاتها على عمليات الصندوق. علاوة على ذلك، وحيث تتوجه الجهود الدولية للترويج لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية بخطة التنمية العالمية الناشئة لما بعد عام 2015، حدد الصندوق بعض القضايا الرئيسية التي لا بد من التطرق لها لتمكين التحول الريفي من المساهمة في الهدف العالمي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة والشمولية.

السياق المتغير لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي: المحركات الرئيسية

5- **من المحتمل أن يبقى المنتجون أصحاب الحيازات الصغيرة المنتجين الرئيسيين للأغذية في العديد من البلدان النامية.** تبقى الزراعة السبيل الرئيسي لكسب الرزق للسكان الريفيين في البلدان النامية، ولحوالي 500 مليون مزرعة من مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة، تدعم 2–2.5 مليار شخص وتتحمل مسؤولية إنتاج حوالي 80 بالمائة من الأغذية المنتجة في أفريقيا جنوب الصحراء وفي أجزاء من آسيا. وعلى الرغم من أن أعدادهم قد تتراجع على المدى الطويل، إلا أنه من المحتمل للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات

الصغيرة أن يبقوا المديرين الرئيسيين للأغذية في البلدان النامية في العقد التالي وما بعده. وبالتالي يتوجب على الجهود الإنمائية الوطنية والعالمية أن تولي زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الأولوية التي تستحقها.

6- **سيعتمد مسار الحد من الفقر العالمي بصورة كبيرة على مسار الحد من الفقر الريفي.** ما زال ما يربو على 1.2 مليار شخص، معظمهم من البلدان النامية، يعيشون في فقر مدقع (أي على أقل 1.25 دولار أمريكي يوميا) في عام 2010. وأكثر من 70 بالمائة منهم من الريفيين. ومع أن أكثر حالات الفقر المدقع عنادا موجودة في البلدان الهشة والبلدان التي تعاني من النزاعات، إلا أن هنالك عدد متزايد من الريفيين الفقراء الذين يعيشون في بلدان متوسطة الدخل. وبالتالي يتوجب على المبادرات العالمية الناشئة الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع بالضرورة، أن تولي تركيزا كبيرا للحد من الفقر الريفي المدقع.

7- **سيستمر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في التأثير على أعداد كبيرة من البشر.** مع ارتباطه بالفقر، على الرغم من تأثره بجملة من العوامل الأخرى، سيستمر انعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية في التأثير على أعداد كبيرة من البشر. وقدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية المزمن بحدود 842 مليون شخص عام 2013. وفي حين أن عدد الأشخاص الجوعى قد يتراجع، إلا أنه سيبقى معتبرا في البلدان النامية، وبالتالي يتوجب على تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أن تلعب دورا رئيسيا في التطرق للجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

8- **آفاق نشوء اقتصادات ريفية دينامية آفاق واعدة.** تتغير الاقتصادات الريفية بصورة متسارعة مع تنويع سبل العيش الريفية التي تمولها جزئيا التدفقات من تحويلات العاملين في الخارج. وتتمتع الاستثمارات في المناطق الريفية – في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والبنى الأساسية والأسواق، إلخ – بإمكانيات خلق اقتصادات ريفية دينامية من خلال إيجاد اتساق أكبر بين الاقتصادات الحضرية والريفية. وبالتالي يتوجب على جهود التنمية الزراعية، مثل تلك التي تتأطر الصندوق، أن تتأثر ضمن السياق المتغير لاقتصادات ريفية أكثر تعقيدا.

9- **ستخلق الفرص والتحديات من خلال التحضر المتسارع والتكامل الريفي الحضري.** يستمر التحضر بالازدياد مترافقا بالنمو الاقتصادي المتسارع، في معظم الأقاليم على نطاق واسع، مما يخلق أسواقا وفرصا جديدة للنمو الاقتصادي الريفي والحد من الفقر. وهنالك أنماط جديدة من التكامل الحضري الريفي الناشئة أيضا والتي تؤدي على الغالب إلى تنافس أكبر على الموارد الطبيعية، كما تترافق بفرص اقتصادية جديدة متاحة لفقراء الريف في المناطق الريفية وشبه الحضرية. وبالتالي، يتوجب تصميم الجهود الرامية إلى إحداث التحول الريفي، بما في ذلك تلك التي يبذلها الصندوق، بحيث تستفيد من هذه الفرص الناشئة.

10- **من المحتمل للزراعة أن تغدو أكثر جاذبية لاستثمارات القطاع الخاص على نطاق واسع في العقود القادمة.** استجابة للعوائد الأكبر في الزراعة، تحول الآن مبالغ متزايدة من رأس المال الخاص إلى الزراعة التجارية على نطاق واسع. وبالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فإن ذلك يخلق مخاطر مثل ازدياد التنافس على موارد المياه والأراضي، وفي الوقت نفسه فرصا على شكل تحسين الوصول إلى التكنولوجيا والمدخلات والأسواق. ويتطلب التخفيف من هذه المخاطر والاستفادة من هذه الفرص من الصندوق وشركائه، وبخاصة الوكالتان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، استقطاب التأييد ودعم مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي اقترحتها لجنة الأمن الغذائي العالمي.

11- **يمكن لزيادة الضغوطات البيئية وتغير المناخ أن تؤثر بصورة سلبية على آفاق النمو والحد من الفقر.** الضغوطات البيئية المتزايدة واضحة للعيان، من تراجع توفر المياه والتربة إلى تلوث البحار والنظم الإيكولوجية للأراضي. ومع نمو السكان والتحضر وبتطور الاقتصادات، ستتزايد مثل هذه الضغوط ومن المحتمل لتغير المناخ أن يفاقمها. وبالتالي لا بد للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والترويج للزراعة الذكية مناخيا من أن يغدوا عنصرين رئيسيين في جميع الجهود الإنمائية.

زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية في جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام 2015

12- تشير المشاورات العالمية الأخيرة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 إلى نشوء توافق في الآراء حول الأهداف الإنمائية الرئيسية، وهي تتضمن استئصال الفقر المدقع، والتقاسم العادل لفوائد النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل محترمة للجميع، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتأقلم الفعال مع تغير المناخ.[1]

13- يؤمن الصندوق بأن تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي لا بد أن يشكلا جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015 إذا ما أردنا الوصول إلى تحقيق أهدافها. تشكل الأسر الريفية نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع وسوء التغذية، والعديد منهم من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. في الوقت نفسه، ينتج المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة حوالي 80 بالمائة من الأغذية المنتجة في العديد من البلدان النامية. وبالتالي يمكن لتنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مترافقة بنمو الاقتصاد الريفي، أن يشكلا محركين قويين للتنمية الشمولية المستدامة، وبإمكانهما أيضا المساهمة في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمالة، واستئصال الفقر، والمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي والتغذوي، والإدارة المستدامة للبيئة.

14- سيتطلب تمكين زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي من المساهمة في جدول أعمال التنمية العالمي لما بعد عم 2015 إجراءات في أربعة مجالات هي:

- **زيادة الاستثمارات في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.** إن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة هامة استراتيجيا للتنمية الشمولية والمستدامة. فهي مصدر العمالة الرئيسية والنمو المؤدي إلى الحد من الفقر. كذلك فهي مستخدم رئيسي للموارد الطبيعية ومساهم في انبعاثات غاز الدفيئة على مستوى العالم، علاوة على كونها قطاع يعتمد عليه الأمن الغذائي والتغذوي بشكل رئيسي. وللمساهمة في الوصول إلى أهداف ما بعد عام 2015، يتوجب على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أن تتغير بصورة معمقة للإيفاء بالطلب المتزايد، في الوقت الذي تواجه فيه تحديات تتمثل في الظروف المناخية المتطرفة، والأسواق الأكثر تنافسية وتقلبا، وتغير المناخ.
- **تمكين الريفيين نساءا ورجالا.** هنالك العديد من الدول النامية التي أحرزت تقدما كبيرا في الحد من الفقر على مدى السنوات الثلاثين الماضية. إلا أنه وفي سياقات عديدة، استمر تهميش السكان الريفيين الفقراء. ولعكس هذا التوجه، لا بد لجدول أعمال التنمية الشمولي من أن يمكن الريفيين نساءا

[1] يسهم الصندوق في عملية مشاورات ما بعد عام 2015 من خلال الدول الأعضاء فيه، وقد قدم العديد من المقترحات في هذا المجال. وللوصول إلى المناقشات المعمقة حول هذه المقترحات، يرجى الرجوع إلى المواجيز السياساتية للصندوق لما بعد عام 2015.

ورجالا من خلال الوصول الآمن إلى الموارد الطبيعية والخدمات الإنتاجية، وبناء مهاراتهم ومعارفهم للاستفادة من الفرص الاستراتيجية الجديدة وللترويج للمشاركة الفعالة للسكان الريفيين ومنظماتهم في صنع السياسات.

- **تعزيز صمود الأسر الريفية الفقيرة**. تعد الأسر الريفية الفقيرة معرضة لجملة من الهزات التي تدفع بهم إلى الفقر أو التي تمنعهم من الخروج من قبضة الفقر. بعض المخاطر التي تواجهها الأسر الريفية هي منذ أمد طويل؛ إلا أن الوعي ببعض المخاطر الأخرى، مثل تغير المناخ، ما زال حديثا نسبيا. أما المجالات الرئيسية لتحسين الصمود الريفي، كجزء من استراتيجية استئصال الفقر المدقع. فتحتاج إلى تبني نهج التكثيف الزراعي المستدام، وحيازة أكثر أمنا للموارد الطبيعية، ووصول محسن إلى المعرفة والتمويل والخدمات والأسواق والتكنولوجيا.
- **استقطاب الترابط الحضري الريفي لأغراض التنمية**. مع تنامي تكامل الفضاءات الريفية والحضرية، يحتاج الفضاء الريفي لأن يلعب دورا محوريا في خلق الاقتصادات والمجتمعات الأكثر استدامة وشمولية. ويتوجب عليه أن يتحول بحيث يمكّن من التوفير المستدام والكفؤ لجملة واسعة من السلع والخدمات. وسيتضمن جدول الأعمال السياساتي لمثل هذا التحول ضمان قاعدة الأصول للريفيين نساءا ورجالا، والتطرق للفجوات الريفية الحضرية في جودة الخدمات والفرص، وتعزيز الارتباط بين الريف والحضر، وإدماج حوكمة الأراضي والنظم الإيكولوجية.

15- ومع الأخذ بعين الاعتبار المنظور الواسع، لا يمكن تحقيق جدول الأعمال هذا لتنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي إلا من خلال الشراكات الفعالة بين الحكومات وشركائها الإنمائيين. ويخطط الصندوق لأن يلعب دورا محوريا وتحفيزيا في مثل هذه الجهود لأن العديد من عناصر جدول الأعمال هذا يقع في المجالات التي بنى فيها الصندوق ميزة نسبية واضحة. إلا أن الصندوق يدرك أيضا أن لشركائه الإنمائيين ميزتهم النسبية في مجالات تكميلية، مثل التطرق للفجوات الحضرية الريفية في جودة الخدمات والفرص، وتحسين الحوكمة، والاستثمار في البنى الأساسية على نطاق واسع، والتعليم والصحة. وبالتالي يحتاج الصندوق لأن يعمل بصورة وثيقة مع هذه المؤسسات وأن يرسي شراكات فعالة لإيصال جدول الأعمال الطموح هذا.

ثالثا– موقع الصندوق الاستراتيجي الفريد من نوعه في البنية الإنمائية العالمية وميزته النسبية

نشوء وتطور الصندوق

16- أنشئ الصندوق عام 1977 بهوية مزدوجة فريدة من نوعها – فهو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ومؤسسة مالية دولية في آن معا. وقد أنشئ بهدف مخصوص، وهو تعبئة المزيد من الموارد الإضافية لأغراض التنمية الزراعية وتمويل المشروعات والبرامج التي تحسن من نظم انتاج الأغذية، وتعزيز السياسات والمؤسسات في البلدان النامية. ومن المفترض أن يولي اهتماما مخصوصا للبلدان الأشد فقرا التي تعاني من العجز الغذائي بهدف تحسين المستوى التغذوي لأشد السكان فقرا وظروف معيشتهم.[2]

[2] انظر المادة 2 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 1977.

17- وخلال ما يقرب من أربعة عقود من التشغيل، عدل الصندوق وواءم نموذج عمله وعملياته التي يمولها استجابة للظروف المتغيرة لزبائنه من البلدان. وقام في آن معا باستخلاص الدروس من خبرته وبتبني نمط تفكير جديد بشأن التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي.[3] وعلى وجه الخصوص، ومنذ عام 2005، نفذ الصندوق سلسلة من الإصلاحات بموجب خطة العمل الرامية إلى تحسين فعاليته الإنمائية 2005، وجدول أعمال التغيير والإصلاح الذي باشر به عام 2009.

18- وقد غيرت هذه الإصلاحات من الطريقة التي يسير بها الصندوق أعماله، وأدت إلى إدخال تحسينات كبيرة على النتائج والأثر. كذلك فقد مكنت الصندوق من بناء ميزة نسبية واضحة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. وشملت هذه الإصلاحات الركائز الأربع التالية:

- **التغييرات المدخلة على نموذج عمل الصندوق وعملياته.**[4] اتخذ الصندوق سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين جودة مشروعاته عند الدخول وتعزيز عملها من خلال الإشراف المباشر ودعم التنفيذ. [5] وقد غدا الصندوق مؤسسة لا مركزية إلى حد أكبر بكثير مع افتتاح 40 مكتبا قطريا للصندوق. كذلك فقد تغير توجه ومحتوى مشروعات الصندوق. وهنالك نسبة متزايدة من مشروعاته التي تصمم حاليا في سياق فرص الأسواق وسلاسل القيمة، كما أولى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية قصوى، وعمم هذا المفهوم بصورة متزايدة. ومن خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، أولى الصندوق أولوية أكبر للزراعة الذكية مناخيا، كذلك فقد بدأ الصندوق بإيلاء تركيز أكبر بكثير على توسيع نطاق أثر مشروعاته وبرامجه.[6]

- **تعبئة الموارد وتعزيز الإدارة المالية.** نجح الصندوق في تعبئة موارد كبيرة من الدول الأعضاء فيه من خلال عملية تجديد الموارد كل ثلاث سنوات، وكذلك من خلال التمويل المشترك. وعلى وجه الخصوص، فقد مثّل التجديد الثامن لموارد الصندوق الذي غطى الفترة 2010–2012 زيادة قدرها 67 بالمائة عن التجديد السابع للموارد. وبالنسبة للتجديد التاسع للموارد، وافقت الدول الأعضاء على زيادة إضافية بمقدار 25 بالمائة على مساهماتها. وبموجب التجديد الثامن للموارد تمكن الصندوق من الوصول إلى حوالي 3 مليارات دولار أمريكي في برنامجه للقروض والمنح. وأما برنامج العمل الإجمالي فكان بحدود 7.5 مليار دولار أمريكي إذا ما أخذنا التمويل المشترك بعين الحسبان. وبالتالي فقد كان الصندوق ناجحا في تعبئة الموارد من خلال هذه الطرائق.

- **إدارة المعرفة.** لوعيه بأهمية المعرفة للوصول إلى فهم أعمق للتحديات التي تواجهها الزراعة والتنمية الريفية، أدخل الصندوق استراتيجية لإدارة المعرفة عام 2007. وبناء على التجربة حتى تاريخه، حدّث الصندوق من إطار الاستراتيجية عام 2013 بهدف تحسين توليد المعرفة وتقاسمها عبر الصندوق ومع

[3] وأما نقطة التحول الهامة في هذا المجال فهي تفويض الصندوق عام 2005 لمكتب التقييم فيه بإجراء تقييم خارجي مستقل للمنظمة.

[4] ناقش استعراض منتصف فترة التجديد التاسع للموارد (الوثيقة IFAD10/1/R.2)، وهي الورقة التي وزعت أثناء الاجتماع الأول لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق في فبراير/شباط 2014، التغييرات المدخلة على نموذج عمل الصندوق والتحسينات في نتائج وأثر برامج ومشروعات الصندوق منذ التجديد الثامن للموارد.

[5] انظر وثيقة نموذج عمل الصندوق.

[6] ولتحقيق هذه الغاية، بدأ الصندوق يلعب دورا أنشط بصورة متواصلة في دعم العمليات السياساتية الوطنية الرامية إلى الترويج لبيئة مواتية وتمكينية لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وتوسيع نطاق الأثر.

شركائه. ومن المبادرات الهامة في هذا الخصوص، الشروع عام 2013 ببرنامج لدراسات تقييم الأثر التي ستجرى بالتعاون مع المنظمات المتخصصة في الميدان. وبهدف تعزيز الصندوق كمؤسسة معرفية أنشئت دائرة للاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق عام 2011.

- **التعزيز المؤسسي والقيمة المتحققة مقابل المال المنفق.** بموجب التجديد التاسع للموارد، التزمت إدارة الصندوق بتعزيز كفاءتها المؤسسية من خلال إدخال أدوات جديدة للإدارة لتحسين رصد تكاليف عمليات أعمال الصندوق وتيسير احتواء التكاليف والحد منها. كذلك فقد قام الصندوق بتعزيز إصلاحاته للموارد البشرية. وعلاوة على ذلك أعد مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييما مؤسسيا شاملا لفعالية الصندوق وكفاءته عام 2013.[7] وتم استيعاب التوصيات الناجمة عن تقرير التقييم في خطة العمل المعززة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والمؤسسية لعام 2013، التي هي حاليا قيد التنفيذ. والصندوق على ثقة من أن تحسين كفاءته التشغيلية والمؤسسية، مع تعزيز نتائجه وأثره، سوف يثبتان أن الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة هو بالفعل تحقيق للقيمة جيدة مقابل المال المنفق.

الموقع الاستراتيجي للصندوق وميزته النسبية

19- أسبغت مهمة الصندوق المخصوصة وهويته المزدوجة وتركيزه الدقيق على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية منذ إنشائه، على الصندوق دورا فريدا من نوعه في الجهود العالمية الرامية إلى تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. إلا أن الصندوق خطى أبعد من ذلك وعزز موقعه الاستراتيجي في البنية الإنمائية الدولية من خلال التأقلم مع الوقائع المتغيرة للزراعة والتنمية الريفية، ومن خلال الاستجابة بصورة فعالة للاحتياجات الناشئة لزبائنه، وكما ذكر أعلاه، من خلال تنفيذ برامج نشطة للإصلاح.

20- وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، طور الصندوق ميزته النسبية في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي من خلال ما يلي:

- *تنفيذ مهمته بصورة كاملة للعمل على الصعيد العالمي* مع التركيز حصرا على تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي؛
- *تعبئة الموارد المالية* من الدول الأعضاء فيه ومن التمويل المشترك لتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي حتى السنوات الأخيرة في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة علي الرغم من النزعة التراجعية الحالية ؛
- *تطوير النهج الابتكارية والخبرة التشغيلية الضرورية* للعمل بصورة فعالة مع الملايين من أصحاب الحيازات الصغيرة في جميع أنحاء العالم، والجمع بصورة فعالة بين المعرفة والموارد المالية لتوسيع نطاق الأثر؛

[7] انظر مكتب التقييم المستقل في الصندوق، التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، أبريل/نيسان 2013.

- *بناء الخبرات المتخصصة* في مجالات مثل تمكين المرأة، ومنظمات المزارعين والمنتجين، وإدارة الموارد الطبيعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، والتكنولوجيا المستدامة، والتمويل الريفي الشمولي، والزراعة الذكية مناخيا؛
- *اكتساب ثقة وتعاون الحكومات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة* من خلال سنوات طويلة من الارتباط والدعم المستدام، ومساندة منظمات المزارعين لمساعدتها على اعقد منتدى المزارعين مرة كل سنتين، ودعم منتدى الشعوب الأصلية؛
- *ويكونه مستقطبا مستمرا للتأييد* في المنتديات العالمية والإقليمية والوطنية لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي، ومؤخرا بالزراعة الذكية مناخيا.

21- وبما يقرب من أربعة عقود من حياته، تطور الصندوق ليغدو لاعبا فعالا معترفا به في الجهود العالمية الرامية إلى ابتكار وتنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي وتعزيز الأمن الغذائي. وتم توسيع نطاق النهج الابتكارية التي طورها الصندوق من قبل الحكومات وغيرها من الشركاء الإنمائيين. وستستمر مهمة الصندوق وعمله في البقاء على صلة وأهمية بحقبة ما بعد عام 2015، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدى الفقر الريفي العالمي في يومنا هذا، وتفشي الجوع على نطاق عالمي، والزيادة التي لا بد منها في انتاج الأغذية لتلبية الطلب المتزايد عليها والمخاطر والتحديات التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة من الضغوطات البيئية وتغير المناخ وزيادة المنافسة على الأراضي وموارد المياه. وبالتالي يتوقع للصندوق أن يلعب دورا مركزيا في الجهود العالمية لما بعد عام 2015 لتحقيق تنمية مستدامة وشمولية.

رابعا- الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016-2025: تمكين التحول الريفي الشمولي والمستدام

الرؤية العالمية الناشئة لعالم ما بعد عام 2015

22- بناء على النمو الاقتصادي السريع مؤخرا في البلدان النامية، والتقدم الذي أحرزته العديد منها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المجتمع الدولي بصدد وضع أهداف إنمائية طموحة لفترة ما بعد عام 2015. وترتكز هذه الجهود على رؤية لعالم يستأصل منه الفقر المدقع وتوزع فيه ثمار النمو الاقتصادي بصورة تتسم بقدر أكبر من المساواة، عالم يدير موارده الطبيعية بصورة مستدامة ويتأقلم بصورة فعالة مع تغير المناخ.

23- وتتقاسم رؤية الصندوق طويلة الأمد لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية هذه الأهداف والقيم، وستستنير بها رؤية الصندوق الاستراتيجية للفترة 2016-2025 المقترحة أدناه. وتضم الرؤية الاستراتيجية موقع الصندوق في البنية الإنمائية العالمية والدور الذي يتصوره لنفسه في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، ومجالات الأولوية لعملياته والتغييرات التنظيمية التي يخطط لإجرائها.

رؤية الصندوق للعالم لما بعد عام 2015

24- تتمثل رؤية الصندوق للعالم الريفي لما بعد عام 2015 في عالم يستأصل منه الفقر الريفي المدقع من خلال التنمية الريفية والزراعية المستدامة والشمولية، عالم يتم يتمكن فيه السكان الريفيون الفقراء ومجتمعاتهم، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية، من بناء سبل عيش مستدامة ومزدهرة، وهي رؤية لا تعاني منها الأسر الريفية، وبخاصة الأطفال، من الجوع، وإنما تتأكد من أمنها الغذائي والتغذوي. رؤية تعيش فيها كل أسرة بكرامة، ويتمكن الشباب فيها من الأمل بتحقيق تطلعاتهم بحياتهم أفضل ضمن مجتمعاتهم الريفية.

الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016–2025

25- **إيجاد الموقع الاستراتيجي.** في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق هذه الرؤية من خلال تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المستدامة والتحول الريفي، يرى الصندوق نفسه وهو يلعب كلا من دور القائد والمحفز وكوكالة الأمم المتحدة الأولى والمؤسسة المالية الدولية التي بنت ميزة نسبية واضحة في هذه المجالات، فهو شريك تختاره الحكومات والمؤسسات التي تشاطره طموحاته في استئصال الفقر الريفي المدقع وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وتمكين فقراء الريف من بناء سبل عيش مستدامة ومزدهرة.

26- **القيادة من خلال الشراكات.** يدرك الصندوق أنه وبسبب حجم ونطاق جدول الأعمال للاستثمارات المطلوبة لتنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي، فإنه لا يمكنه القيادة إلا من خلال إرساء الشراكات مع الحكومات والمجتمعات الريفية ومنظمات المزارعين والمنظمتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين. ومن خلال مثل هذه الشراكات، فإنه يستقطب موارده المالية الخاصة وخبراته ومعرفته، وينخرط مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين لخلق بيئات سياساتية مواتية لتنمية أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة وتوسيع نطاق الأثر.

27- **التعاون مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.** يولي الصندوق أولوية استراتيجية للتعاون مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما من خلال الاعتراف بالقوة المميزة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في القضايا السياساتية العالمية والتقنية الخاصة بالزراعة والأغذية، والقدرات التي لا تضاهى لبرنامج الأغذية العالمي في توفير الدعم في الوقت الضروري للبلدان خلال الكوارث الإنسانية الحادة. وأما ميزته النسبية الخاصة به فهي توفير الاستثمارات المالية طويلة الأمد لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي.

28- **تعبئة الاستثمارات لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.** يدرك الصندوق بأن زيادة الاستثمارات في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء ومجتمعاتهم أمر حاسم للحد من الفقر الريفي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني والعالمي والقضاء على الجوع. وبناء عليه، يستمر الصندوق في تعبئة الموارد من الدول الأعضاء فيه، ويستخدم مثل هذه الموارد في استقطاب وتحفيز موارد إضافية من كل من المصادر التقليدية وغير التقليدية، ومن كل من القطاعين العام والخاص. ومن خلال هذه الإجراءات، يعد الصندوق قائدا عالميا معترفا به في الاستثمارات لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

29- **الفعالية والكفاءة المؤسسيتان.** يستمر الصندوق في تعزيز فعاليته وكفاءته من خلال تعزيز إصلاحاته التي أجراها خلال السنوات العشر الماضية في نموذج عمله، وحضوره القطري، والابتعاد عن المركزية، وهيكله التنظيمي، وموارده البشرية، وعمليات أعماله. وهو يضمن أن يستمر تنظيمه في كونه ملائما للغرض المنوط به. ويطور الصندوق على الدوام إطار قياس النتائج لديه، ويعزز من عمل تقييم أثره لضمان بقائه مركزا على النتائج والأثر.

30- **التمويل الابتكاري.** يعترف الصندوق بأن الموارد المعبأة من خلال الأساليب التقليدية لن تكون كافية للسماح له بإيصال رؤيته لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي. وخلال التجديد العاشر للموارد، سيستمر الصندوق في تطوير آليات وأدوات تمويلية ابتكارية، وتحقيق زيادة معتبرة في الموارد المستقطبة لتفعيل نهجه المتفاوت ليناسب السياقات القطرية. وهو يختبر طرائقه في الحوكمة، ويقترح إدخال التغييرات لضمان امتلاكه للقاعدة المالية وهيكلية الحوكمة الضرورية لدعم الدور الذي يتصوره لنفسه في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق تنمية زراعية شاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي.

31- **مجالات التشغيل ذات الأولوية.** يستمر الصندوق في التطوير والابتكار في المجالات التي يتمتع فيها بالخبرة والميزة النسبية. وهو يستجيب للمحركات الرئيسية للتغيير التي تؤثر على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي، ويعزز من مجالات الأولويات التشغيلية وفقا لذلك. وهو يعترف بالميزة النسبية للآخرين بحيث يترك مجالات مثل الحوكمة والسياسات الاقتصادية الكلية والبنى الأساسية الريفية على نطاق واسع لشركائه.

32- في فترة التجديد العاشر للموارد، سيعزز الصندوق وينهض بعمله الذي بدأه بموجب التجديد التاسع للموارد من خلال إيلاء اهتمام خاص للأمور التالية:

- تعميم التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- تعميم الزراعة الذكية مناخيا والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في جميع عملياته؛
- الترويج للزراعة الحساسة لقضايا التغذية؛
- وضع الأسس لشراكات أقوى مع القطاع الخاص، وبخاصة من خلال شراكات الإنتاج بين القطاعين العام والخاص والخدمات المالية الشمولية؛
- الترويج للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للسكان الريفيين الفقراء من خلال تعزيز مؤسسات الفقراء؛
- تعزيز صمود السكان الريفيين الفقراء من خلال الترويج للتكثيف الزراعي المستدام وتعزيز قدرتهم على إدارة المخاطر.

33- **توسيع النطاق.** بحكم نظره إلى توسيع النطاق كمهمة حاسمة، يبني الصندوق على التغييرات الأخيرة التي أدخلها على عملياته لتعميم توسيع النطاق في جميع مراحلها. وهو يولي تركيزا أكبر لاستدامة برامجه ومشروعاته، لأن توسيع النطاق يعتمد على الاستدامة. وهو يشجع ويتقاسم نتائج التعلم والابتكار المستمر من النجاحات والإخفاقات، بما في ذلك من خلال التعاون بين دول الجنوب، ويعمق برامجه لبناء القدرات وحوار السياسات لخلق البيئة التمكينية لتحقيق الأثر على نطاق واسع.

34- **النهج المتفاوت للسياقات القطرية.** سيستمر الصندوق في تنويع معارفه وخبرته للعمل في سياقات قطرية مختلفة من الدول الهشة إلى البلدان منخفضة الدخل إلى البلدان متوسطة الدخل. وهو يتبنى نهجا متفاوتا مع إيلاء اهتمام خاص للدول الهشة التي تحتاج لا إلى تمويل التنمية فيها فقط، وإنما أيضا إلى برامج نشطة لتنمية القدرات. وفي البلدان متوسطة الدخل، يتحرى الصندوق نهجا تركز بصورة أكبر على تقاسم المعرفة والأدوات غير الإقراضية.

35- **إدارة المعرفة.** يطور الصندوق توليد المعرفة الخاصة به وقدرته على التقاسم، وبخاصة في مجال دراسات تقييم الأثر لتحسين تصميم وفعالية عملياته وتعزيز الابتكار. وهو يشجع على تقاسم المعارف مع الدول الأعضاء فيه، مع التركيز بوجه خاص على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

36- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** يستمر الصندوق في تطوير ودعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الترويج لفرص التعلم للمسؤولين والموظفين في المشروعات، ومن خلال جمع ونشر النهج الابتكارية وأفضل الممارسات.

خامسا- الاستنتاجات

37- على الرغم من التقدم الاقتصادي الذي أحرزته دول نامية عديدة في السنوات الأخيرة، ما زال الفقر الريفي موجودا، وما زال الجوع وسوء التغذية واسعي الانتشار في العديد من المجتمعات الريفية. وفي عدد من البلدان لم يؤد النمو الاقتصادي إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية لمعظم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكنه أدى عوضا عن ذلك في أغلب الأحيان إلى زيادة تهميشهم. وتطلعا للمستقبل، يتوقع للسياق المتغير لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية أن يتضمن كلا من المخاطر الواضحة مثل تغير المناخ، والفرص الجديدة لزيادة الطلب على الأغذية.

38- المجتمع الدولي في خضم المناقشات الدائرة لوضع الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015. وتشير المشاورات العالمية الأخيرة إلى نشوء توافق في الآراء يتضمن استئصال الفقر المدقع والتقاسم المتساوي لفوائد النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل الكريمة للجميع، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتأقلم الفعال مع تغير المناخ. ويعتقد الصندوق جازما بأن تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي لا بد من أن يشكلا جزءا لا يتجزأ من مثل خطط العمل الإنمائية العالمية هذه لما بعد عام 2015.

39- رؤية الصندوق للعالم الريفي لما بعد عام 2015 رؤية يتم فيها القضاء على الفقر الريفي المدقع من خلال التنمية المستدامة والشمولية والتنمية الريفية، ويتمكن بها السكان الريفيون الفقراء ومجتمعاتهم، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية من بناء سبل عيش مستدامة ومزدهرة.

40- وفي الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق هذه الرؤية، يرى الصندوق نفسه وهو يلعب كلا من دور القائد والمحفز في آن معا، من خلال إرساء شراكات فعالة مع جميع أصحاب المصلحة، واستقطاب كبير لموارده الخاصة لتعزيز موقفه كقائد عالمي في الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. علاوة على ذلك يستمر الصندوق في التطوير والابتكار في مجالات خبرته وميزته النسبية، معمما توسيع النطاق في جميع مراحل عملياته، ومنوعا لمعرفته وخبرته للعمل في سياقات قطرية مختلفة، ومطورا لتوليد المعرفة الخاصة به وقدرته على التقاسم مع التركيز على وجه الخصوص على دراسات تقييم الأثر والتعاون بين دول الجنوب

والتعاون الثلاثي. علاوة على ذلك، سيستمر الصندوق في تعزيز فعاليته وكفاءته من خلال تعزيز الخطوات التي اتخذها حتى تاريخه، وتحسين إدارته وتنظيمه وعمليات أعماله، وضمان بقائه مركزا على النتائج والأثار.